

مؤسسات المجتمع المدني ودورها التنموي في العراق

نعمان منى - جمعية الامل العراقية

أقيمت في مؤسسة الحوار الانساني
لندن - 06/07/2011

• المقدمة

اصبحت مصطلحات ومفاهيم المجتمع المدني وتشعبات منظماته منتشرة بشكل واسع في بلدان الشرق الاوسط، بالرغم من حداثتها. ويمكن القول ان هذه المفاهيم كانت شبه معدومة في العراق قبل 2003، ولم تأخذ بعدا شعبيا الا بعد سقوط النظام، بالرغم من التجربة الكبيرة في كردستان العراق منذ 1991.

ومع هذا لا بد من التأكيد على ان منظمات المجتمع المدني كانت متواجدة باشكال وتسميات مختلفة، كالمنظمات الجماهيرية او المنظمات الخيرية او الجمعيات الثقافية او النقابات، الخ منذ بداية القرن العشرين او قبل ذلك بعقود. الا ان المصطلح بدأ يأخذ بعداً اعمق واوسع على النطاق العالمي، واصبح له مغزى اجتماعي سياسي فلسفي، وازداد الاهتمام به منذ ثمانينات القرن الماضي بالترباط مع تزايد تعقيدات الوضع العالمي والحاجة الى "لاعبين" جدد يشاركون في قرارات التنمية.

ويذهب البعض باعتبار الانتشار المعلوماتي او الثورة المعلوماتية وتوفر الانترنت جزء من المجتمع المدني، على اساس ان الثورة الاعلامية في القرن العشرين تطورت الى شئ مختلف تماما، حيث خلق الانترنت تركيبة اعلامية جماهيرية وديمقراطية كسرت طوق الاحتكار الاعلامي.¹

ولاهمية هذا الجانب بدأت الجامعات العالمية بتأسيس اقسام متخصصة بدراسة المجتمع المدني وخصائصه ومنظماته. على سبيل المثال لا الحصر هنالك قسم في مدرسة لندن للاقتصاد متخصص بالمجتمع المدني London School of Economics Centre for Civil Society. ومثلها جامعة جون هوبكنز في امريكا The Johns Hopkins Center for Civil Society Studies وغيرها من الجامعات. وفي العراق هنالك قسم لدراسات المجتمع المدني في كلية الاداب في جامعة الكوفة، وهو الوحيد في العراق.

ويمكن القول بحق ان النظرة الى دور منظمات المجتمع المدني في العملية التنموية تتفاوت .. بين معارض يعتبر انها خطر على الاستقرار الاجتماعي وعلى الثقافة المحلية، كونها نموذجا غربيا ذا ثقافة غربية، وبين مؤيد يرى فيها شريكا متكاملا يساهم في توعية المجتمع وتمكينه للمشاركة والانخراط في تحسين معيشة الناس²

كما ان هنالك تفاوت اخر في داخل المدافعين عن دور منظمات المجتمع المدني بين المبالغ في دورها التنموي الى درجة الالغاء الكامل للاشكال التنظيمية الاخرى كالحزب السياسية، وبين الذي يقلل من دورها في العملية الاجتماعية التنموية الى حد حصرها في ادارة العمل الخيري وحسب.

• تعريف المجتمع المدني / منظمات المجتمع المدني³

لا توجد تركيبة معينة للمجتمع المدني بحد ذاته، وانما يرتبط تعريف "المجتمع المدني" بتعريف الهيئة المكونة لهذا المجتمع وطبيعة نشاطها.

عرفته ويكيبيديا Wikipedia بانه: "مَجْمَل النشاط الاهلي الطوعي والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية التي تكون المجتمع الفعال بالصد من نظام الدولة المدعوم بالقوة"⁴. وايضا مدرسة لندن للاقتصاد LSE لكنها وسعته ليشمل الجوانب المتعددة لنشاطات المجتمع المدني التي تكون "تركيبية مؤسساتها مختلفة تماما عن تركيبة السلطة والعائلة والسوق، بالرغم من ان الحدود الفاصلة عمليا بين السلطة والمجتمع المدني والعائلة والسوق في كثير من الاحيان معقدة، غير واضحة وخاضعة للتغيير ..."⁵

وايضا توصل المفكر الماركسي الايطالي، انطونيو كرامتشي، (توفي 1937/4/27) Antonio Gramsci قبلهم يعقود الى مفهوم مشابه، حيث فرق بين "المجتمع المدني" و"المجتمع السياسي"⁶. واكد على انفصال المجتمع المدني عن الدولة والاقتصاد/التجارة Business كون الاقتصاد الحر هو ايضا قوة استبدادية Totalitarian

الخيوط المشتركة لهذه التعاريف وخصائصه هي كونه لاحكومي، لاتجاري، طوعي، تازري لعمل مشترك، تنموي بالمفهوم العام، وبالضرورة لابد ان يقر بالتعددية.

• الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني

على النطاق العالمي اقرت الامم المتحدة في 20 كانون الاول 2002 مقترح كوفي انان بتأليف هيئة من 12 شخصية للنظر في العلاقة بين الامم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. يقول فيرناندو كاردوسو، رئيس الهيئة في رسالته المرفقة مع تقرير اللجنة الذي نشر في 11 حزيران 2004:⁷

"ان بروز المجتمع المدني هو حقا احد العلامات في وقتنا الحالي. النظام العالمي لم يعد محصورا بالحكومات. هنالك نمو وتأثير للمساهمين اللاحكوميين في تعزيز الديمقراطية وتغيير شكل العلاقات الدولية."

"يقف العالم اليوم على حافة منعطف حساس. وتحتاج الامم المتحدة دعم المجتمع المدني اكثر من اي وقت مضى. ولكنها سوف لا تكسب هذا الدعم اذا لم تظهر (الامم المتحدة) كداعية لاصلاح نظام الحكم العالمي الذي يدعو له المجتمع المدني .."

هذا على نطاق العلاقات العالمية، الا ان المؤتمر السنوي لاعلام الامم المتحدة the 57th Annual conference of the UN Department of Public Information (DPI) and NGOs المنعقد في 2004 والذي ضم 2,700 ممثل لسبعمئة منظمة غير حكومية، تم التطرق الى اهداف الامم المتحدة للقرن الجديد التي اعطت منظمات المجتمع المدني دورا تنمويا بارزا⁸. فقد نصحت ايفلين هيركفن Eveline Herkfen المنسقة لهيئة اهداف القرن التنموية Millennium Development Goals في مؤتمر منظمات المجتمع المدني بقولها:

"لاتدعو > ومتمكم تغلت من الصنارة، ولتكون مسؤولة امام شعبها عن كيفية استغلال المواد الطبيعية".

المؤتمر السنوي اللاحق لاعلام الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذي عقد في ايلول 2005 بحضور 1,800 ممثل سبعمئة منظمة⁹، وضع ثمانية اهداف لتنفيذها في موعد لا يتجاوز 2015، تمثل بحق الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني كشريك في هذه العملية التنموية، الثقافية والصحية والمعاشية. وكان طموحها ايضا تكوين شراكة عالمية للتنمية:

• تقليص عدد الاشخاص الذين يعيشون على اقل من دولار في اليوم الى النصف

- ان يكمل كل البنات والاولاد مرحلة الدراسة الابتدائية
- الغاء الفروقات بين النساء والرجال في مراحل الدراسة الابتدائية والثانوية بحلول عام (من المستحسن) 2010 وفي كل المراحل بحلول عام 2015
- تقليل نسبة الوفيات المبكرة للاطفال الى عمر الخمس سنوات بمقدار الثلثين
- تقليل نسبة وفيات النساء اثناء الولادة بمقدار الثلث ارباع
- تقليل نسبة المصابين بامراض نقص المناعة HIV/AIDS والملاري والامراض المعدية الاخرى الى النصف، والبدهء بالتحرك العكسي للقضاء على هذه الامراض
- تقليل نسبة الاشخاص الذين لا يستعملون الماء الصالح بمقدار النصف
- **تكوين شراكة عالمية للتنمية**

وقبلها اقر مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية World Summit for Social Development المنعقد في 1995 في كوبنهاغن¹⁰ تخصيص 0.7% من الدخل القومي للدول المشاركة من اجل التنمية الاجتماعية في الدول النامية. تبعها مؤتمر جنيف +5 Social Development في تموز 2000

ملاحظة: الحقيقة ان العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والامم المتحدة تعود الى عام 1946 حيث تم الاقرار باهمية هذه المنظمات في الحملة الاعلامية، وثبت ذلك في القرار 13 للامم المتحدة. وفي عام 1968، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي Economic & Social Council (ECOSOC)، بقرار مؤرخ في 27 أيار/مايو من إدارة شؤون الإعلام قبول عضوية المنظمات غير الحكومية في عضوته

كما ان هنالك منظمات غير حكومية عديدة ناشطة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية حصلت على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسب المادة 71 من ميثاق الامم المتحدة والقرا 44 المؤرخ 23 أيار/مايو 1968. وحسب علمي فان منظمة الخوئي حصلت على العضوية الاستشارية في نيسان 1998. وقد اوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 1996 الجمعية العامة بأن تنظر في مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع ميادين عمل الأمم المتحدة.

اذن هنالك دور تنموي لمنظمات المجتمع المدني اقر عالميا.

• المجتمع المدني والعمل السياسي

الارتباط بين العمل المدني والعمل السياسي اصبح ارتباطا عضويا من خلال المشاريع التي تؤدي الى تطوير قابليات المجموعة المعنية، ومن خلال المدافعة والضغط باتجاه التأثير بالقرار السياسي وتنظيم الحياة العامة: سياسياً (حقوق الانسان - حقوق الاقليات - الديمقراطية والعدالة)، واجتماعياً (حقوق المرأة والطفولة والامومة)، واقتصادياً (حقوق الشرائح المعدمة او المحرومة - اعادة التأهيل - التنمية - البيئة).

"منظمات المجتمع المدني لاتقرر او تنفذ قوانين المجتمع العامة، ولكنها تؤثر وتتأثر بها كثيراً"¹¹

المشكلة لاتتعلق باهتمام منظمات المجتمع المدني بالقرار السياسي او التأثير به، وانما بشكل العلاقة بين المجتمع السياسي (حكومة ومنظومات او احزاب سياسية) والمجتمع المدني المتمثل بمنظوماته.

انطلاقاً من هذا المفهوم فإن دور منظمات المجتمع المدني يتعدى الدور "الكامن" passive ليصبح دوراً ايجابياً فعالاً. اصبح للمنظمات دوراً تنموياً وتحريضياً، دور الرقابة والضغط الجماهيري على القرار السياسي، اضافة الى الدور الخيري لبعضها. وهي، بمجموعها، جزء من التركيبة الديمقراطية، بل لايمكن بناء الديمقراطية بدون انتعاش منظمات المجتمع المدني. **المجتمع المدني الحقيقي هو صلب الديمقراطية.** ويجب، على هذا الاساس، ان لاترتبط منظمات

المجتمع المدني بشكل النظام السياسي، وانما يجب ان تعمل بمعزل عن شكل الحكم، ان كان راسمالياً او اشتراكياً او اي شكل اخر.

يمكن القول ان مشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية التنموية ضروري، اذا توخينا الاستدامة. ولربما يمكن بدون هذه الشراكة ان تحقق بعض الدول مستوى معين من التنمية، ولكنها لا يمكن ان تكون تنمية مستدامة.

ولابد ايضا من الاقرار بان للتنظيمات السياسية مصلحة في تأسيس منظمات المجتمع المدني، من نقابات ومنظمات جماهيرية ومهنية وفكرية واجتماعية الخ. ولكن معظم التنظيمات السياسية وفي فترات مختلفة وقعت في اشكالية كبرى بان ربطت هذه التنظيمات ربطا عضويا بالتنظيم الحزبي، وجعلتها امتداداً لتنظيمها في الموقف السياسي والستراتيجي واتخاذ القرار واسلوب التحرك. هذا الاسلوب يتناسى ان قاعدة التنظيم الاهلي في المجتمع المدني اوسع بكثير من القاعدة الحزبية. ويؤدي هذا الترابط بالتالي الى اضمحلال دور هذه المنظمات في المنعطفات التي تقلص دور الاحزاب السياسية.

• العراق ...

اذن، اصبحت الشراكة في تحديد مسار العملية التنموية مفهوما عالميا لايمكن للشرق الاوسط والعراق ان يفلت منه. وقد تبنت حركات الشباب مؤخرا هذا المفهوم .. انها تريد ان تكون جزء من التغيير .. ان يكون بناء المجتمع الجديد لصالحها وان تكون شريكة في صناعة هذا المجتمع.

لايكفي ان يكون العمل الانساني عملا خيرا بحتا على اساس مبدأ "الصدقة" و"الزكاة"¹² الذي نادت به جميع الاديان السماوية. لا اريد التقليل مما قدمته المنظمات الخيرية من مساعدات وخدمات انسانية طيبة وثقافية، الا ان متطلبات التنمية في الوضع الحالي تتطلب اكثر من اسلوب "العتاء". فاول ما تتطلبه هو المشاركة الفعالة في العملية الاجتماعية / الاقتصادية / الثقافية.

لعراق، منذ بداية القرن العشرين او قبله، تجربة في العمل التنموي من خلال المؤسسة الدينية او من خلال العمل الاجتماعي والثقافي بالرغم من ان مفهوم المشاركة في التنمية لم يكن متبلورا كمفهوم شامل. و بعد تأسيس المملكة العراقية وانتعاش الوعي الوطني العراقي برزت العديد من هذه المبادرات المتفرقة وغير المترابطة (منتدى النشر في النجف - مستشفى الراهبات في بغداد - المدرسة الجعفرية - منظمة محو الامية التي اسسها ابو التمن)

كانت المرحلة الثانية لتطور منظمات المجتمع المدني هي فترة الحرب العالمية الثانية وماتلاها، التي تميزت بتعزيز الحركة الجماهيرية وتعاقد وتأثر الصراع الاجتماعي. وقد كان هذا التطور مرتبياً بتطور الحركة السياسية. فمثلا برزت الحركات الجماهيرية والمهنية كاتحاد الطلبة ورابطة المرأة العراقية واتحاد الشبيبية وغيرها. ونحن نعلم بانتكاستها مع انتكاسة الحركة السياسية الديمقراطية في انقلاب شباط 1963.

بعد استلام البعث للسلطة في انقلاب 1968 استعمل اسلوب الانفتاح المحدود، واتخاذ القرارات الاقتصادية (تأميم النفط، الضمان الاجتماعي) والسياسية (الاعتراف بالحكم الذاتي لاكراد العراق) والدبلوماسية (الاعتراف بالمانيا الديمقراطية)، التي جرت بعض القوى ومن ضمنها الحزب الشيوعي والاحزاب القومية الكردية الى التحالف مع حزب البعث في السلطة.

الا ان البعث، وخصوصا جناح صدام حسين، كانوا يخططون لدولة ذات مضمون اخر. فسرعان ما بدأ التضييق على المنظمات الجماهيرية، بحجة ان لكل قطاع منظمة واحدة فقط. وفي نفس

الوقت احكمت السيطرة على النقابات والمنظمات المهنية. فلم يكفي السلطة ان يكون التمثيل فيها "تألفيا" بقيادة حزب البعث و"دوره المتميز"، بل ارادوها دكتاتورية مطلقة. وتغيرت طبيعة هذه المنظمات عندما تحولت الى اداة امنية مرتبطة بالمكاتب المهنية لحزب البعث.

وبهذا اصبح العمل التعبوي والرقابي والثقافي والتثقيفي، على قلته، معدوما في ظل الحكم الصدامي الدكتاتوري، ولم يبقى من المجتمع المدني الا العمل الخيري الذي بدوره واجه مضايقات عديدة.

في عشية 2003 كان المجتمع العراقي محطما اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا بسبب الدكتاتورية والارهاب والعقوبات الدولية. **مجتمعا مشوها يفترق الى ابسط مقومات المجتمع المدني.**

• كوردستان العراق

كانت خصائص المجتمع المدني في كوردستان الى حين قيام الانتفاضة الجماهيرية عام 1991 مشابهة الى حد كبير لخصائصه في عموم العراق. الا ان الوضع تغير بعد الانتفاضة بشكل اساسي، بسبب اعلان المنطقة الامنة وقيام الحكم المحلي.

فقد برزت على الساحة الكوردستانية وعلى الحدود العراقية الايرانية العديد من منظمات المجتمع المدني مباشرة، بعد طرد القوات العراقية من الكويت وقمع الانتفاضة وقيام الحكم الذاتي في كوردستان. وكان العديد منها خيريًا لتقديم المعونة المباشرة بسبب الظروف المأساوية التي حلت بالشعب العراقي. ولكن برزت في الوقت نفسه منظمات ذات بعد انساني وتنموي واجتماعي. وكانت جمعية الامل العراقية من الاوائل التي دشنت نشاطها في كوردستان العراق.¹³

معظم المنظمات التي برزت على الساحة الكوردستانية كانت بمبادرة من الاحزاب السياسية، وممرت بالعديد من الهزات اثناء الاقتتال الكوردي-الكوردي. ومع هذا فقد استمرت المنظمات التي تشكلت على اساس صحيحة وازداد تأثيرها على الساحة المحلية وتنوعت اهتماماتها من الاغاثة الى الخدمات الصحية والثقافية، ومن حقوق الانسان الى حقوق المرأة والطفل وغيرها العديد. كما تشكلت شبكات عدة لربما اكثرها تأثيرا هي شبكة المنظمات غير الحكومية الكوردستانية IKNN، كما ارتبط العديد منها بعلاقات وثيقة مع المنظمات العالمية.

ان بروز منظمات المجتمع الجديدة في كوردستان جاء تعبيراً عن الحالة المأساوية التي كان يعاني منها الشعب الكوردي اولاً، وحرية التنظيم والعمل التي اتيحت بعد اعلان المنطقة الامنة ثانياً، وتوفر المساعدات المادية والعينية من قبل المجتمع الدولي ثالثاً. وقد لعبت هذه المنظمات دوراً تنموياً وتكاملياً بالتعاون مع الاجهزة الرسمية، وتشجيع الحكومة للتنفيذ، الا انها سرعان ما بدأت بعض ظواهر التضييق ضد العمل التعبوي والرقابي، كما شاهدنا في مسألة التضييق على الصحفيين.

• منظمات المجتمع المدني بعد التغيير

ان عمل منظمات المجتمع المدني في كوردستان وعلى مدى اثني عشر عاماً قبل سقوط نظام صدام قد اغنى التجربة العراقية، وكان عاملاً مساعداً لبروز الالاف من المنظمات الجديدة على مستوى العراق مباشرة بعد نيسان 2003.

كان العراق مؤهلاً لبروز هذا الكم الهائل من المنظمات، حتى بدون التجربة الكوردستانية، التي قدرها وزير الدولة السابق لشؤون المجتمع المدني علاء حبيب الصافي في بداية 2006 باكثر من 12,650 منظمة عاملة في العراق¹⁴، منها فقط 149 منظمة اجنبية، اي منظمة عراقية لكل

2,000 شخص، رجالا ونساء واطفال. الا ان التجربة الكردية اعطت مثالا للجماهير العراقية التواقفة للعمل وخوض النشاط في ظل الحريات الجديدة وعودة الكثير من العراقيين المهاجرين الذين عملوا في منظمات المجتمع المدني في بلاد المهجر، او على الاقل كانوا على دراية بدورها ونشاطها.

ق يكون هذا الرقم مبالغ فيه، ولكن باي حال مسيرة الثمان سنوات قد غربلت ساحة المجتمع المدني. فمنها من اختفى او اندمج مع منظمات اخرى، بالوقت الذي ظهرت فيه منظمات جديدة على الساحة العراقية.

في ذلك الوقت لم يكن الحديث عن اي دور تنموي او المفهوم التنموي لمنظمات المجتمع المدني الا بين النخب، وكانت قليلة وغير ومؤثرة في هذا المجال. وبالرغم من بروز منظمات بعدد لا يصدق، الا انها لم تعمل في اطار تعزيز دورها التنموي بالرغم من كونها تعني بجوانب محددة في هذا الدور.

لقد واجهت منظمات المجتمع المدني في العراق تحديات كثيرة وجسيمة، ليس فقط بسبب مخلفات النظام السابق، وانما بسبب بروز صراع قوي ومتعدد الواجه على شكل الدولة الجديدة ومتطلباتها في ظل الاحتلال وانتعاش الفكر الطائفي وتوسع رقعة العنف المقارب للحرب الاهلية، متمثلا بالميليشيات ومناطق النفوذ وعصابات الارهاب والجريمة. لقد تحدث الكثير من منظمات المجتمع المدني ليس فقط هذا الوضع المعقد والمتخلف، بل ايضا السلطة نفسها، بينما تخلف عدد كبير منها عن مواكبة عملية الصراع الدائرة على الساحة العراقية وبقي قسم كبير منها اداة وواجهات تابعة الى احزابها.

• قوانين المنظمات غير الحكومية

مع تزايد اعداد المنظمات غير الحكومية بدأت الدعوة الى قوانين جديدة لتنظيم عملها، خصوصا وان القانون النافذ المفعول في حينه كان القانون رقم 13 لسنة 2000، الذي اوجب تسجيل المنظمات غير الحكومية مع وزارة الداخلية، وهي الوزارة التي تشرف على المؤسسات الامنية. كما ان تسجيل المنظمات يحتاج الى موافقة امنية وموافقة وزارة الداخلية على اهداف الجمعية.

فسرعان ماصدر بول بريمر القرار رقم 45 في تشرين الثاني 2003 ، الذي استهدف تنظيم اجراءات تسجيل المنظمات غير الحكومية ومتابعة نشاطها، وخول وزارة التخطيط للقيام باجراءات تسجيل جميع المنظمات وليس وزارة الداخلية. بعدها تم تحويل وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني للقيام بهذه المهمة. وعدد القرار 12 نشاطا مشمولاً في مفهوم المنظمات غير الحكومية تتراوح بين الاعمال الخيرية وحقوق الانسان والاعمار والتأهيل، الا انه لم يربطها سوية بدور تنموي اجتماعي، بل ركز اساسا على القضايا الامنية. كما انه استثنى النقابات ومنظمات المجتمع المدني الاخرى وحصره بالمنظمات غير الحكومية فقط. ومما له دلالات عميقة هي ان الحكومات المتعاقبة دأبت على ابقاء ماهو متخلف ومعادي للطبقة العاملة (للمزيد من التفاصيل في هذا المجال يمكن الرجوع الى كتاب Charles Tripp تاريخ العراق¹⁵)

لقد نص الدستور العراقي الذي اقر باستفتاء عام في مادته 45:

اولا: تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها زاستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون.

اي ان الدستور اعطى للدولة دورا اساسيا بدعم منظمات المجتمع المدني، وليس التدخ في شؤونها. والغريب بالامر ان المادة تحتوي فقرة ثانية تتعلق بالنهوض بالعشائر والقبائل العراقية، وكان الامر مرتبطان ببعضهما.

صدر القرار رقم 3 لسنة 2004 الذي قضى بتجميد الاموال المنقولة وغير المنقولة للمنظمات والاتحادات والجمعيات. وقد استثنى لاحقا المنظمات غير الحكومية المسجلة¹⁶ ولكنه ابقى على تجميد ارصدة الاتحادات والنقابات والجمعيات والمنظمات الاخرى، عدا الخيرية منها. وجعل للجنة الوزارية العليا الجهة الوحيدة المخولة باطلاق الارصدة المجمدة وليس القضاء العراقي.

في 2006 طرح السيد علاء حبيب الصافي، وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني ، مسودة قانون جديد للمنظمات غير الحكومية، الذي لا يختلف كثيرا عن قوانين اية دولة تريد قمع المجتمع المدني¹⁷:

- عمليا تكرمت الوزارة بوضع نظام داخلي واحد لجميع المنظمات في مشروع قرارها من المادة 13 وحتى المادة 32؟)
- الحق برفض منح المنظمة إجازة التأسيس. كما يحق للمحافظ عدم الموافقة على فتح فرع في محافظته للمنظمة المسجلة مركزيا.
- حق فرض عضوية أي شخص على المنظمة (المادة 15).
- الحق بإلغاء انتخابات الهيئة الإدارية للمنظمة.
- الحق بإلغاء أي قرار للهيئة العامة للمنظمة أو لهيئتها الإدارية أو رئيس المنظمة.
- الحق بتعيين رئيس أو هيئة إدارية مؤقتة للمنظمة.
- منع المنظمات من اخذ المساعدات المالية من المنظمات العالمية او فتح فروع لها خارج العراق الا بموافقة الوزير (هذه الفقرة هي امتداد للموقف الصدامي من تعامل المنظمات العراقية مع المجتمع العالمي)
- تتضمن المسودة مادة عن النظام العام والأداب وهو مفهوم مائع يستعمله الوزير حسب رغبته.

اصطدم هذا المشروع بمقاومة مكثفة من قبل منظمات المجتمع المدني والمنظمات العالمية. وكانت تجربة جديدة في التضامن والتنسيق اضافت الى الخزين الحي الذي بدأ يتراكم عند هذه المنظمات. وافلحت حملات المعارضة بالغائه بقرار من قبل وزير الدولة الجديد لشؤون المجتمع المدني، عادل الاسدي (حكومة المالكي - بعد استقالة الاسدي استلمت المهمة الوزيرة وكالة، وجدان سالم)

وقد شرعت منظمات المجتمع المدني باعداد صيغة حضارية للقانون، بمشاركة المنظمات العالمية واصحاب القرار. فعقدت طاولة مستديرة في اربيل في اذار 2008 باشراف مكتب خدمات المشاريع للأمم المتحدة UNOPS، وبحضور العديد من منظمات المجتمع المدني الرئيسية وممثلي بعض الوزارات والبرلمان العراقي، تمخض عنها اعلان المبادئ والمعايير بشأن الاطار التنظيمي للمنظمات غير الحكومية، التي تضمنت العديد من الاسس الايجابية. ولاحقا اعد UNOPS مسودة القانون الجديد الذي اقر في جلسة مجلس النواب بتاريخ 25 كانون الثاني 2010 ، ونشر في الوقائع العراقية بتاريخ 9 اذار 2010 (القانون رقم 12 لسنة 2010)¹⁸

- حق المواطنين في إنشاء المنظمات غير الحكومية على أساس مبدأ أولوية الحق
- تنشأ الشخصية المعنوية للمنظمة فور استلام طلب التسجيل
- حق المنظمة في وضع نظامها الداخلي دون تدخل الجهات الرسمية
- لايتدخل الحكومة في ممارسة المنظمة لبرامجها وانشطتها او التأثير على قراراتها
- لايجوز وضع القيود على عمل المنظمات غير تلك المنصوص عليها في القانون
- لايجوز حل المنظمة الا بقرار من هيئتها الخاصة او بحكم قضائي

بالرغم من ايجابية هذا القانون، الذي اثبت بوضوح امكانية منظمات المجتمع المدني في التعبئة والتأثير على صنع القرار، فان هنالك مسألتان لا بد من الاشارة اليهما. الاولى هي ان ورشة اربيل قد اوصت بانشاء هيئة مستقلة لتنظيم شؤون المجتمع المدني، بينما اوجب القانون ان يكون التسجيل في دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء (المادة 1 - رابعا). والثاني ان التعاليم التي صدرت لتنظيم عملية التسجيل عليها الكثير من المآخذ، وفي جوانب منها تتعارض مع روحية القانون.

1. إحترام المدد القانونية لمنح شهادات التأسيس والتسجيل وفقا للمادة (8) من القانون.
2. إعطاء المنظمات وصل باستلام اي وثيقة او مستمسك يقدم منها، وإيراد ذلك في سجلات وارد الدائرة لاعتبارها دليل على استلامها، وبما يحترم المدد الزمنية لتقديم الطلبات.
3. التوقف عن المطالبة بكشف الحساب المصرفي للمنظمات، رغم ان القانون طالبها بفتح حساب مصرفي فقط، وليس تقديم كشف حساب.
4. نشر نموذج للنظام الداخلي المستوفي للشروط لتلافي حالة ورود الأخطاء في الأنظمة، ولعدم المراجعة المتكررة للمنظمات لغرض إكمال أنظمتها الداخلية.
5. الإكتفاء بتأييد السكن من المجالس البلدية او المحلية، ولا حاجة للإصرار على ان تكون مصدقة من مجالس المحافظات لعدم إشتراط ذلك قانونا.
6. مطالبة المنظمات المسجلة التي تنوي تكييف وضعها وفق القانون بالاكنتفاء بمستمسكات اخر مجلس ادارة منتخب، خصوصا أن الكثير من المؤسسين أنقطعت علاقتهم بالمنظمة.
7. تأخير منح الإجازة رغم إكمال المنظمات لجميع مستلزمات التسجيل
8. تبسيط الإجراءات واستخدام التقنيات الألكترونية لتقليل المراجعات، وإعطاء مدير عام الدائرة صلاحية توقيع الإجازة¹⁹

في كردستان العراق اقر قانون مشابه ليحل محل القانون رقم 15 لسنة 2001 ، بحيث اصبح هنالك توازن قانوني في عموم القطر.

• الدور التنموي

عموما انتقلت السمات الاساسية لعمل منظمات المجتمع المدني من الاغاثة الى التنمية، وتطورت بموازاة ذلك وبالترابط معها عمليات المدافعة والضغط.

هنالك ايضا وبدون شك تغير اساسي في النظرة العامة لمنظمات المجتمع المدني في العراق. حيث تفاوتت ردود الفعل تجاه منظمات المجتمع المدني من الغاء كامل على اساس انها انعكاس غربي لايتناسب مع الظرف الاجتماعي العراقي، الى اتهام العاملين بها بالتكسب المالي من المنظمات الاجنبية، مستغلة بذلك السلبيات التي رافقت عملية نمو هذه المنظمات او بسبب الفساد المالي الذي هو بحد ذاته استمرار للفساد المالي في عموم المجتمع والدولة، الا ان هنالك تغير نوعي كبير في موقف المجتمع المدني العراقي من العملية التنموية.

لاشك ان التحديات في اية عملية تنموية مستدامة تستوجب مشاركة واسعة وباشكال متعددة من قبل الجهات المعنية في هذه التنمية. ويكون التمثيل الشعبي في العملية من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثل شرائح وفئات ذات احتياجات خاصة او قطاعات واسعة من المجتمع.

قائمة تحديات التنمية في العراق طويلة جدا، نظرا لمخلفات الدكتاتورية وارهابها وحروبها وتحطيم المجتمع، الذي رافقه وما تبعه من ارهاب، وصراع طائفي وعرقي وفساد اداري ومالي، وتهالك على المناصب والامتيازات، وارتباك في الوضع الامني، مما جعل عملية التنمية الجديدة على النطاق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي متعثرة، بل ويمكن القول انها تراجعت في بعض مرافقها خصوصا مؤخرا (منذ الانتخابات في اذار 2010).

كان من الضروري ان تنتعش وتبلور حركة المجتمع المدني في ظروف العراق الحالية، وان يصبح لها دور فعال. ومما اعطاها بعدا اضافيا وزحما اكبر هو ضعف الحركة السياسية خصوصا، تلك التي خارج اطار الاحزاب المشاركة في السلطة.

اختلفت وتوسعت الاطر التي شاركت بها منظمات المجتمع المدني، التي تصب في عملية التنمية الاجتماعية. وهذه بعض الاطر وليست كلها:

- التوعية والتدريب وتطوير القابليات على جميع الاصعدة، ان كانت على النطاق الشخصي او المجاميع او المؤسسات الحكومية.
- حل النزاعات بشكل عام، والتثقيف بالتعايش الاجتماعي والتعددية
- تبني قضايا المرأة والدفاع عن حقوقها، وتقديم الارشاد الاسري، ومكافحة العنف المنزلي، وتطوير قابليات المرأة للمساهمة الفعالة في المجتمع
- تبني قضايا الفئات المهمشة والمتقاعدين والارامل والمعوقين
- الاهتمام بالطفولة وحقوقها
- تطوير قابليات الشباب والاهتمام باحتياجاتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية
- التعبئة والضغط والمساهمة في حملات التوعية لتطوير مبادئ الديمقراطية والحريات العامة وسن القوانين والمشاركة بالانتخابات والاشراف عليها
- اعداد الدراسات والبحوث في المجالات المؤثرة على عملية التنمية
- مراقبة الاداء الحكومي ومؤسسات الدولة خصوصا في مجالات حقوق الانسان

حقا اصبح لمنظمات المجتمع المدني دور مؤثر وفعال من خلال المواقف التي تبنتها، ومن خلال النتائج المرئية والخافية. ولا بد من التوقف عند بعض المحطات المؤثرة في مسيرة منظمات المجتمع المدني العراقي:

نشاط منظمات المجتمع المدني وخصوصا المنظمات النسوية لايقاف المحاولات من قبل مجلس الحكم لالغاء قانون الاحوال الشخصية. وفعلا نجحوا في هذا النشاط وحققوا هدفهم من خلال مشاركة عدد كبير من المنظمات. الا ان هذه الحركة تواجه اليوم مسألة المادة 41 من الدستور وهي عمليا تلغي قانون الاحوال الشخصية، فيما اذا فعلت المادة بقانون. كما ان منظمات المجتمع المدني تواجه تحديا اخر بالتفاف البعض على القوانين، كتعدد الزوجات والزواج المبكر، والزواج خارج المحاكم، وبالتالي الطلاق بدون حصول المرأة على حقوقها وحقوق اطفالها الخ.

في نفس الفترة، نشطت منظمات المجتمع المدني لضمان نسبة معينة للنساء (الكوتا) في الانتخابات البرلمانية والمحلية. ومع الاسف الشديد نلاحظ خلو الحكومة الحالية من النساء، عدا وزيرة دولة (بشرى زويني) ووزيرة الدولة لشؤون المرأة (ابتهال الزبيدي). وهذا تراجع كبير في دور المرأة على المستوى الرسمي، بل ظهرت مؤخرا اصوات تدعو الى الغاء النسبة البرلمانية المحددة للنساء.

نلاحظ مؤخرا نجاح الحركات النسوية في كردستان العراق في عملية اصدار قانون مكافحة العنف الاسري في حزيران 2011.

لقد برزت العديد من الشبكات النسوية اوسعها شبكة النساء العراقيات التي شاركت فيها اكثر من 80 منظمة.

المحطة الاخرى هي المشاركة الفعالة في كتابة قانون المنظمات غير الحكومية، التي تطرقنا لها بالتفصيل سابقا. اثبتت هذه العملية الامكانيات التي تملكها منظمات المجتمع المدني فيما اذا احسنت في تحديد الرؤى والاهداف وعملت بتنسيق عالي فيما بينها.

لابد لنا ايضا ان نقف عند تجربة المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور. ففي اذار 2010 جرت الانتخابات البرلمانية في العراق، وتبعها انعقاد الجلسة الاولى للبرلمان برئاسة اكبر الاعضاء سنا. وكان من مهام الجلسة الاولى هي انتخاب رئيس المجلس الجديد وانتخاب رئيس الجمهورية، الذي بدوره يطلب خلال شهر واحد من رئيس اكبر كتلة برلمانية بتأليف الحكومة. الا ان الصراعات السياسية على المناصب كانت الغالبة، وقرر رئيس المجلس جعل الجلسة مفتوحة خلافا للدستور.

وفي ظل تفاقم الازمات الامنية والخدمية والاقتصادية في البلد، انطلقت المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور في شهر اب 2010، برفع الدعوى القضائية امام المحكمة الاتحادية العليا ضد الخروقات المتكررة والمتعمدة لاحكام الدستور.

عقبها حملة جمع توقيعات مساندة حظيت بدعم واسع من الراي العام المحلي والدولي للضغط على الكتل السياسية الفائزة بالايفاء بعودهم الانتخابية والتزاماتهم السياسية والوطنية والاخلاقية. شارك في الحملة اكثر من 800 منظمة غير حكومية واتحادات ونقابات مهنية، اضافة الى جمهوره واسعة من الشخصيات الثقافية والاكاديمية والاجتماعية من مختلف مناطق العراق وخارجه.

وبعد المرافعات اقرت المحكمة على عدم دستورية الجلسة المفتوحة، وطالبت رئيس الجلسة باستئناف جلسات مجلس النواب، الأمر الذي عجل من تأليف الحكومة الحالية، الا انها مع الاسف بقت غير متكاملة لحد الان.

هذه التجربة تبعتها تجربة اخرى في طور الاستكمال. فقد شاركت ست منظمات (جمعية **الامل العراقية - مركز دار السلام العراقي - المركز المدني للدراسات والاصلاح القانوني - منظمة سلام الرافدين - نساء من اجل السلام - مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية**)، وبدعم مادي وتقني من مكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPS، باعداد برنامج للشراكة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة التشريعية²⁰.

واشتمل المشروع على عقد 38 طاولة حوارية في 18 محافظة، ساهم فيها 770 مشاركاً من البرلمان ومجالس المحافظات واكاديميين وموظفين حكوميين ومنظمات المجتمع المدني. تلاها تنظيم 10 طاولات مستديرة في خمس مناطق، ساهم فيها حوالي 200، ممن شاركوا في الطاولات الحوارية في المحافظات، تلاها مؤتمر وطني في بغداد يوم 17 حزيران 2001 حضره اكثر من 160 من ممثلي منظمات المجتمع المدني، كم حضره برلمانيون ومراسلون من شتى وسائل الاعلام.

وفي نهاية البرنامج الرسمي عقدت في مجلس النواب ورشتان حواريتان بين ممثلي المؤتمر الوطني والنواب يومي 23 و30 حزيران 2011.

ان الهدف الاساسي لهذا البرنامج هو اقامة علاقة شراكة مستديرة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة التشريعية. والمقصود بالشراكة هو²¹:

- مبدأ التنمية، باعتبارها تنمية الانسان من اجل الانسان وبواسطة الانسان
- تمكين المواطنين باعتبارهم اصحاب حقوق وفاعلين في ايجاد الحلول الفردية والجماعية للمشكلات التي يواجهونها
- تبادل الثقة والاحترام بين الشركاء وتفهم ادوارهم
- اسلوب عمل في التخطيط والتنفيذ والتقييم

ولاتعني الشراكة سلب السلطة التشريعية من دورها ومسؤولياتها.

عن المشروع يقول علي محسن التميمي رئيس لجنة مؤسسات المجتمع المدني - البرلمان العراقي:

"انه جهد مميز يستحق الثناء ويظهر وجهها مشرقا لعمل المنظمات غير الحكومية نحو القيام بواجباتها لتأسيس عراق حر، مبني على اساس سيادة القانون، والمشاركة في صنع مستقبل افضل"²²

ان هذا الوضع العام الذي يتمثل باحتدام الصراعات والتلكؤ في معالجة المشاكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، واستمرار سوء الخدمات، وتفشي الفساد، وتردي الوضع الاقتصادي للكثير من الجماهير الخ، ادى الى تصاعد حركة الاحتجاجات الجماهيرية. فقد شهدت العديد من المدن العراقية تظاهرات واعتصامات مطلبية عديدة. وجاءت قمة الاحتجاج الجماهيري بعد انطلاق الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر واليمن. فاطلقت مظاهرة كبرى مشابهة في ساحة التحرير يوم 25 شباط، واستمرت كل يوم جمعة الى هذا التاريخ. ومن ابرز خصائص هذا التحرك الجماهيري، بروز العنصر الشبابي، الذي ساهم في الاعتصامات وفي تنظيمها وقيادتها والتعبئة لها. وكان للمنظمات المدنية والجماهيرية، وخصوصا الشبابية، دور اساسي بارز في هذا المجال قياسا لدور الاحزاب السياسية.

كانت مطالب هذه الحركة اصلاحية ومطلبية بحتة. الا ان السلطة تعاملت معها بعنف منذ اليوم الاول لانطلاقها. فمنعت حركة العربات في بغداد يوم 25 شباط، واعتدي على المتظاهرين واعتقل عدد من الصحفيين الذين تعرضوا الى التعذيب. في نفس الوقت قامت السلطة بحملة دعائية عدائية واتهامات هدفها تشويه سمعة المتظاهرين.

ومنذ ذلك التاريخ تمت مهاجمة مقرات عدد من المنظمات، واعتقل عدد من المشاركين، واعتدي على آخرين، اضافة الى التضييق المستمر على حركة الجماهير ومنعهم من عبور الجسر او الوصول الى ساحة التحرير. في يوم الجمعة 27 ايار 2011 اعتقل اربعة شباب في ساحة التحرير باسلوب غير قانوني وبتهمة ملفقة، ومنعوا من مقابلة محاميهم واهلهم خلال فترة اعتقالهم لمدة عشرة ايام.

وفي 10 حزيران 2011 استعملت السلطة اسلوبا اخر لقمع المظاهرة بانزال البلطجية باسم العشائر الموالية للحكومة، والمسلحة بالهراوات والسكاكين للاعتداء على المتظاهرين.

• التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني

ان تجربة منظمات المجتمع العراقي الحديثة نسبيا والوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي العام يضع امام منظمات المجتمع المدني مهام عديدة للارتقاء بادائها، توجيهها وتنظيمها وادارة. كما ان هذه المنظمات تواجه تحديات نابعة من التطور التاريخي وطبيعة الوضع في العراق، والامكانيات الذاتية للمنظمات.

ان مهمة بناء شراكة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع منظمات المجتمع

المدني تمثل التحدي الاكبر في المرحلة الراهنة. فبدونها لا يمكن للتنمية ان تكون متكاملة او مستمرة. والشراكة لاتسلب السلطات صلاحياتها وواجباتها باتخاذ القرار الذي تتحمل مسؤوليته هي لاغير. وتمثل منظمات المجتمع المدني روح وتطلع ومصالح الفئات المتعددة في المجتمع، التي يمكن ان تعكسها من خلال منظماتها في الاعداد والتشريع والاشراف على التنفيذ.

التحدي الاخر الذي تواجهه منظمات المجتمع المدني هو التضييق على حرية عملها مباشرة او من خلال التضييق على الحريات العامة. وطبعاً لا بد من التأكيد على "لاديمقراطية بدون المجتمع المدني".

تعليمات التسجيل هي احد الوسائط التي يمكن ان يتم بها التضييق على منظمات المجتمع المدني من خلال اصدار تعليمات تناقض ما نصت عليه فقرات القانون. وعلى اي حال فان ارتباط دائرة المنظمات بالامانة العامة لمجلس الوزراء تخلق اشكالية هيمنة السلطة التنفيذية على المنظمات، بينما ترتفع المطالب بجعلها هيئة مستقلة ترتبط مباشرة بمجلس النواب.

هنالك ايضا تحديات ترتبط بالضعف الذاتي للمنظمات، كافتقار البعض منها للعمل المؤسسي، وافتقار قياداتها للمهارات والخبرات اللازمة للتنظيم، وانعدام الاستراتيجية الواضحة والهيكلية التنظيمية وآلية العمل. كما ان عدداً قليلاً جداً من هذه المنظمات لها تمويل ثابت ومستقل، لذا فإن غالبيتها تفتقر إلى الاستمرارية.

• الخاتمة

أنا صوفيا باكمان Anna Sophia Bachmann، عضو في منظمة أصوات في البرية Voices in the Wilderness، زارت العراق قبل وبعد الحرب الاخيرة، كتبت عن وضع المنظمات بعد زيارتها للعراق في الفترة بين شباط وتموز 2004 ما لمي:

المنظمات غير الحكومية في العراق تختلف عن المنظمات المدنية المعروفة في الغرب. المنظمات العراقية، بلا غرابة، تعكس هرمية المجتمع ذات السيطرة الرجالية التي تتعايش فيه. وهي، على العموم، منحازة للمؤسسات الاكاديمية ومنعزلة عن مثيلاتها في داخل وخارج القطر. وهي متشككة فيما بينها وغير راغبة باقامة الشبكات مع حلفائها²³

كان هذا في 2004. الا ان الوضع الحالي يعكس صورة مناقضة كلياً كما لاحظنا. وبرغم الصعوبات والاختافات وعدم تكامل الهيكلية التي تطمح لها حركة المجتمع المدني، الا ان منظماتها قد ارتقت الى مستوى عالي من المسؤولية، وانتقل الثقل الاكبر من نشاطها من الاغاثة الى المشاركة في عملية التنمية والمراقبة والضغط. بل ان دورها اصبح، الى درجة كبيرة، معترف به رسمياً وشعبياً، كما نشاهد من كلمات القيت في المؤتمر الوطني لشراكة المجتمع المدني مع مجلس النواب، (المؤتمر الوطني، بغداد 17 حزيران 2011)

يقول **احمد العطار**، رئيس دائرة المنظمات غير الحكومية الدائرة العامة لمجلس الوزراء²⁴

"من دواعي سرورنا ان نكون اليوم وفي ظل الخطوات التحولية السريعة التي يشهدها مجتمعنا في سلسلة المخاضات الديمقراطية ان يبرز دور ريادي للمجتمع المدني العراقي كشريك فاعل وواعد" ...

"لقد اثبت المجتمع المدني العراقي حضوره الواعي في مرحلة ما بعد التغيير في كل المفاصل الحيوية في بناء التجربة الديمقراطية وتفاعله مع الاستحقاق التاريخي للمرحلة رغم التحديات

والصراعات والتدخلات الخارجية الممنهجه لتعويق التحول وتشويه التجربة، ولكن المجتمع المدني ظل يمثل عتبه الوعي المجتمعي المتقدم ووسيط مستقبلا"

كما يقول **علي محسن التميمي**، رئيس لجنة مؤسسات المجتمع المدني – البرلمان العراقي²⁵

"ان الشراكة بين مجلس النواب والمنظمات غير الحكومية كان منهج لجنة المجتمع المدني في البرلمان العراقي منذ البدء، وسيكون عملنا هو ان نعمر هذا المنهج وان نرسم له اليات واضحة، لاننا لمسنا ثمار هذا التعاون ونقدر اهميته وفائدته لعموم المجتمع" ...

"ونعتقد انه بالشراكة الحقيقية سيزدهر بلدنا، وسيكون لمؤسسات المجتمع المدني دور حقيقي في اصال اراء الفئات الاجتماعية -على اختلافها- الى ممثلي الشعب في البرلمان، وبالتالي سيساهم في صياغة قوانين تراعي مصالح الجميع، ويطور كذلك من الدور الرقابي لمجلس النواب بمعاودة هذه المنظمات ومساهمتها الجادة وذلك بأداء دورها بالرقابة المجتمعية والتواصل مع مجلس النواب بهذا الخصوص" ..

"أن الحريات العامة هي الركن الاساس لاي نظام ديمقراطي حقيقي، وهي صنو الحكم الرشيد، فاذا تخلفت الحريات العامة فلن يكون هتالك حكم رشيد" ...

"أنا نستنكر وبشدة ان يتم الصاق تهم جزافية تطال جميع منظمات المجتمع المدني، او ان يقوم البعض بتشويه سمعة قطاع المجتمع المدني بجريرة بعض المدعين زورا أنهم يعملون في منظمات حقوق الانسان".

ويقول **سليم الجبوري**، رئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب العراقي²⁶:

"امران لا ينبغي ان يفرط فيهما
*الديمقراطية وهي مكسب لابد ان نحافظ عليه قد تم لت في جزئياته ولكن كلية الديمقراطية هي ضمانة للجميع.

*الحقوق والحريات العامة وضمانة الجميع وحقوق الانسان لانه يتعامل مع الانسان المجرد بامتياز انساناً دون النظر للميول والاهواء والانتماءات" ...

ويؤكد الاستاذ الجبوري:

"اننا ايها السادة في لجنة حقوق الانسان نعلن مباركتنا لمؤتمركم هذا ونعلن استعدادنا ومن خلال مجلس النواب متعاونين مع لجنة مؤسسات المجتمع المدني ومن خلال رئاسته في عقد شراكة حقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالحقوق والحريات العامة للانسان سواء في تنسيق المواقف وتقاسم الادوار وتحقيق التكامل فيما يحقق مصلحة المواطن العراقي ويحمي حقوقه وحرياته، وسنكون مستعدين لتحمل ما يقع علينا من التزامات لتحقيق فهم صحيح وعمل دؤوب لانجاح هذه الشراكة".

شكرا على حسن الاستماع

- ¹ Dan Gillmor, We the Media: Grassroots Journalism By the People, For the People, 2004 . See also www.dangillmor.com
- ² جمال الجواهري: كلمة منظمات المجتمع المدني في مؤتمر "شراكة المجتمع المدني والسلطات الرسمية عملية اعادة البناء" – بغداد 2011/6/17
- ³ لم اجد تعريفا للمجتمع المدني في قاموس اوكسفورد الانكليزي
- ⁴ Wikipedia, the free encyclopedia (Website http://en.wikipedia.org/wiki/Main_Page)
- ⁵ /London School of Economics, Centre for Civil Society: www.lse.ac.uk/collections/CCS
- ⁶ Antonio Gramsci, www.theory.org.uk/ctr-gram
- ⁷ UN General Assembly, Document A/58/817, Report of the Panel of Eminent Persons on United Nation-Civil Society Relations, 11/6/2004
- ⁸ Civic groups key to achieving Millennium Development Goals, 57th Annual conference of the UN Department of Public Information (DPI) and NGOs, UN News Centre, 08/09/2004
- ⁹ UN, 58th Annual DPI/NGO Conference, Our Challenge: Voice for Peace, Partnership and Renwal.
- ¹⁰ See: <http://social.un.org/index/Home/WSSD1995.aspx>
- ¹¹ Ramesh Thakur, The Daily Yomiuri Online (Japan), 07/02/2005
- ¹² ونجد نفس المصطلح في الديانة اليهودية (تزكيا) Tzedakah والتي تعني الزكاة ولكن اساسها للغوي "العدالة". كذلك في الديانة المسيحية. فالعمل الخيري هو احد الفضائل الثلاث التي توصل الانسان الى اعلى مراحل الروح الانسانية. والى حد قريب كانت الكنيسة في العالم العربي تتوقع عشر الارباح من منتسبيها فيما يسمى Tithe
- ¹³ تأسست جمعية الامل العراقية في عام 1991 كجمعية عراقية مقرها في دمشق. ولكن انحصر نشاطها في السنين الاولى في كردستان بسبب ظروف العراق في حينها. وسرعان ما نقل مقرها الرئيسي الى بغداد مباشرة بعد سقوط النظام في 2003 وتوسع نشاطها ليشمل الساحة العراقية من الجنوب الى الشمال.
- ¹⁴ جريدة الصباح البغدادية، 2006/04/11. مقابلة مع وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني
- ¹⁵ Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge University Press, Third Edition 2007
- ¹⁶ بيان مجلس الوزراء حول تجميد ارصدة المنظمات غير الحكومية 2006/02/15
- ¹⁷ <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=63749>
- ¹⁸ الوقائع العراقية العدد 4147 بتاريخ 9 اذار 2010
- ¹⁹ Fouad Falyh Hassan, Email circular, 2011/6/25
- ²⁰ انظر <http://www.iqcipc.com/PageViewer.aspx?id=5>
- ²¹ جمال الجواهري، كلمة منظمات المجتمع المدني في المؤتمر الوطني في بغداد 2011/6/17 انظر <http://www.iqcipc.com/ArticleShow.aspx?ID=87>
- ²² علي محسن التميمي رئيس لجنة مؤسسات المجتمع المدني – البرلمان العراقي، المؤتمر الوطني، بغداد 17 انظر <http://www.iqcipc.com/ArticleShow.aspx?ID=85>
- ²³ Anna Sophia Bachmann, Islam On Line, 27/10/2004
- ²⁴
- ²⁵ علي محسن التميمي رئيس لجنة مؤسسات المجتمع المدني – البرلمان العراقي، المؤتمر الوطني، بغداد 17 انظر <http://www.iqcipc.com/ArticleShow.aspx?ID=85>
- ²⁶ سليم الجبوري، رئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب العراقي المؤتمر الوطني، بغداد 17 حزيران 2011 انظر <http://www.iqcipc.com/ArticleShow.aspx?ID=93>